

مسودة وثيقة إحاطة مقدمة للمجلس التنفيذي
الاستخدام الاستراتيجي
لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة



مشاورة غير رسمية

1 أبريل/نيسان 2015

برنامج الأغذية العالمي
روما، إيطاليا

مقدمة

رصيد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

1- حساب تسوية دعم البرامج والإدارة ("حساب التسوية") هو احتياطي تم إنشاؤه لتسجيل الفرق بين إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة ونفقات دعم البرامج والإدارة خلال فترة مالية. وهو يعمل بمثابة شبكة أمان للفترات التي تتجاوز فيها النفقات المحملة على اعتمادات دعم البرامج والإدارة السنوية التي أقرها المجلس التنفيذي إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة المستمدة من مساهمات الجهات المانحة. وهو يُستخدم أيضا للتمويل الرأسمالي وتمويل القدرات. وتلزم موافقة المجلس على أي من استخدامات رصيد حساب التسوية التي تقتصر عموما على تغطية تكاليف الدعم، بما في ذلك التكاليف الرأسمالية وتكاليف بناء القدرات.⁽¹⁾

2- وتُظهر كشوف البرنامج المالية لعام 2014 رقبا كبيرا لحساب التسوية، يعزى أساسا إلى العدد غير المسبوق من حالات الطوارئ من المستوى الثالث في عام 2014 والتمويل ذي الصلة المقدم لها. وترد أرقام حساب التسوية في الجدول أدناه:

الكشوف المالية لعام 2014	(الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية)
121.3	رصيد حساب التسوية في 1 يناير/كانون الثاني 2014
357.7	إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة في عام 2014
280.5	نفقات دعم البرامج والإدارة في عام 2014
8.7	المبادرات المؤسسية الحاسمة
189.8	رصيد حساب التسوية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2014
93.9	المستوى المستهدف الحالي لحساب التسوية
95.9	فائض رصيد حساب التسوية عن المستوى المستهدف الحالي

3- وقد قرر المجلس التنفيذي أن من المستصوب تحديد مستوى مستهدف لحساب التسوية، وهو يعادل حاليا نفقات دعم البرامج والإدارة لأربعة أشهر (أي 93.9 مليون دولار أمريكي). وبالنظر إلى أن الرصيد الفعلي في عام 2014 البالغ 189.8 مليون دولار أمريكي يزيد بمقدار 95.9 مليون دولار أمريكي عن المستوى المستهدف لحساب التسوية، فإن الأمانة تعتزم أن تقدم إلى المجلس التنفيذي مقترحا بشأن الاستخدام الاستراتيجي لفائض حساب التسوية. وتركز الاستخدامات المقترحة على تحسين الخدمات للمستفيدين وبلغ مجموعها 95 مليون دولار أمريكي.

⁽¹⁾ WFP/EB.A/2006/6-C/1

4- وترد في الجدول أدناه الاستخدامات المقترحة لفائض حساب التسوية.

المجموع	2017 وما بعده	2016	2015	(الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية)
الاستخدامات المقترحة:				
50	0	0	50	أ) حساب الاستجابة العاجلة
10	7	2	1	ب) صندوق البرنامج المتكامل لرفاه الموظفين
35	0	17	18	ج) المبادرات المؤسسية الحاسمة
95	7	19	69	مجموع الاستخدامات المقترحة

5- ويهدف حساب الاستجابة العاجلة أساسا إلى تحسين فعالية البرامج من خلال تعزيز عمل الأدوات الداخلية التي يمكن أن توفر تمويلا في الوقت المناسب ويمكن التنبؤ به. ومن شأن الاستخدام المقترح الثاني (صندوق البرنامج المتكامل لرفاه الموظفين) أن يدعم مبادرات رفاه الموظفين في المواقع الميدانية على مدى عدد من السنوات في الحالات التي لا يمكن فيها تأمين مصادر أخرى للتمويل. أما الاستخدام المقترح الثالث (المبادرات المؤسسية الحاسمة) الذي ستنفق مخصصاته على التدابير الاستراتيجية خلال الفترة 2015-2016، فسوف يستثمر في القدرات في ستة مجالات تركيز لتسريع التغيير الذي بدأته عملية "الوفاء بالعرض"، لدعم رؤية البرنامج الرامية إلى القضاء على الجوع.

6- وبالنسبة للمقترحين الأخيرين، سيطلب من المجلس التنفيذي أن يوافق في دورته السنوية على المتطلبات الأكثر إلحاحا لعام 2015 فقط، على أن تترك المتطلبات الباقية لينظر فيها مع خطة الإدارة في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني.

بيان الاستخدامات المقترحة لفائض رصيد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

أ) حساب الاستجابة العاجلة: 50 مليون دولار أمريكي (2015)

7- يتلقى حساب الاستجابة العاجلة بشكله الحالي مساهمات من الجهات المانحة (نحو 50 مليون دولار أمريكي سنويا) ويستخدمها للأنشطة المنقذة للحياة. وعقب تلقي مساهمات لاحقة من الجهات المانحة، يتم 'تجديد' أموال حساب الاستجابة العاجلة. وفي الحالات التي لا يتم فيها تلقي مساهمات لاحقة، تعتبر هذه الأموال منحة.

8- ويسمح حساب الاستجابة العاجلة للبرنامج بالاستجابة بسرعة لحالات الطوارئ التي تتطوي على تهديد للحياة ويوفر تمويلا في الوقت المناسب للمشروعات، ولكن قدرته على مساعدة المشروعات تقتصر على المبلغ المتاح فيه فعليا.

9- ويُقترح إضافة مبلغ 50 مليون دولار أمريكي من الموارد إلى حساب الاستجابة العاجلة لاستخدامه حصرا كوسيلة لتحسين قدرة الحساب على تقديم القروض. ومن شأن ذلك أن يعمل على نحو فعال كأساس للجزء المخصص لتقديم القروض في هذا الحساب، ويوفر قدرة داخلية دائمة على تقديم قروض (أي 'حد أدنى للاستجابة')، بدون التقيد بتوقيت وحجم مساهمات الجهات المانحة في الحساب.

10- ومن شأن مرفق القروض الداخلي هذا أن يكمل مساهمات الجهات المانحة في حساب الاستجابة العاجلة، والتي ستودع في الجزء المخصص لتقديم المنح منه، لتُصرف في شكل منح للمشروعات التي تتطلب استجابة سريعة لحالات الطوارئ.

وفي إطار زيادة التركيز على تأمين الأموال من الجهات المانحة لهذا الحساب، ستقدم الأمانة تحديثات منتظمة إلى الجهات المانحة بشأن مخصصاته. كما ستركز شعبة الاتصالات أكثر على زيادة إبراز أهمية أموال الحساب وتأثيرها.

(ب) صندوق البرنامج المتكامل لرفاه الموظفين: 10 ملايين دولار أمريكي (2015 و2016 وما بعدهما)

11- تقر الخطة الاستراتيجية (2014-2017) وعملية إدارة المخاطر المؤسسية في البرنامج بالبيئة التشغيلية المتزايدة الصعوبة والمتطورة التي يعمل فيها البرنامج. وهناك حتماً مواقع تتطلب وجود البرنامج ولكن المرافق وخدمات الموظفين فيها غير كافية (مثلاً في البلدان المتأثرة بمرض الإيبولا). ويستلزم ذلك مستوى مناسباً من واجب العناية بموظفي البرنامج، وليس للتخفيف من الحوادث الأمنية فقط (مثلاً في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى)، بل وأيضاً لمعالجة تفشي الأمراض والأوبئة (مثل وباء الحمى الصفراء في دارفور؛ وتفشي مرض شلل الأطفال في الجمهورية العربية السورية والعراق وباكستان، وما إلى ذلك). ويؤدي عدم توفر البنى التحتية الداعمة الأساسية، مثل المباني الآمنة والمرافق الطبية الأساسية إلى الإضرار برفاه الموظفين. وعلى سبيل المثال، أظهر الاستقصاء الصحي العالمي الذي أجرته دائرة الخدمات الطبية في البرنامج في عام 2013 أن جميع المجبيين تقريباً في بعض المواقع لا يستطيعون الحصول على خدمات صحية (ففي السودان مثلاً، لم يحصل 53 في المائة من المجبيين على لقاح أو لا يعرفون ما إذا كانوا قد حصلوا على لقاح الحمى الصفراء). وبالإضافة إلى ذلك، أفاد الموظفون بأنهم يعانون من مستويات مرتفعة من التوتر (في اليمن وجمهورية الكونغو الديمقراطية مثلاً) أثرت على صحتهم.

12- ويتضمن مرفق الميزنة الرأسمالية حالياً مبلغاً قدره 8 ملايين دولار أمريكي للمشروعات الرأسمالية الميدانية لتمويل أو شراء أو بناء أو تحديث مباني البرنامج في أصعب المواقع. غير أن أحد المتطلبات الرئيسية للمرفق يتمثل في الاسترداد الكامل للتكاليف المالية على مدى عدة سنوات. ويمكن لارتفاع التكاليف المتصلة باستئجار الأراضي أو حيازتها وبأنشطة البناء أن تحد بشكل كبير من قدرة المكتب القطري المعني على تبرير ما ستعود به الاستثمارات في البنية التحتية من خلال المرفق من منافع على الأمن وعلى السلامة والصحة المهنية. وبالتالي فإن الصرامة المالية المطلوبة من هذا المرفق تجعله أداة غير مكتملة للتصدي للمسائل المتعلقة بالأمن ورفاه الموظفين.

13- وللتصدي لهذه القيود، فإننا نقترح إنشاء عملية تسمح بتقديم مقترحات إلى صندوق برنامج رفاه الموظفين. ومن شأن ذلك أن يوفر الوسيلة اللازمة لتحسين رفاه الموظفين في مراكز العمل الميدانية فيما يتعلق بالصحة أو السلامة أو سوء الأحوال المعيشية في الحالات التي لا يمكن فيها تأمين سداد المبلغ المالي الكامل من البرنامج القطري.

14- وفي عام 2015، نقترح تخصيص مليون دولار أمريكي للصندوق الجديد لدعم أهم المتطلبات العاجلة والملحة على المستوى الميداني. وسيستعرض المجلس التنفيذي، في دورته في نوفمبر/تشرين الثاني، التجارب الأولية للصندوق، وسيقدم له مقترح بشأن مخصصات إضافية للموافقة عليها.

(ج) المبادرات المؤسسية الحاسمة – تسريع وتيرة التغيير: 35 مليون دولار أمريكي (2015 و2016)

15- ساعدت عملية "الوفاء بالعرض" البرنامج على أن يبرز كمنظمة قوية، مما يعزز قدراته التنظيمية للاستجابة لحالات الطوارئ، ويدعم بناء القدرة على الصمود، ويحسن الأمن الغذائي والتغذوي. وبالإضافة إلى ذلك، قام البرنامج بجملة أمور منها إطلاق استراتيجية شؤون العاملين، وإكمال عملية نقل موظفيه المحليين للعمل بموجب نظاميه الأساسي والإداري،

واستعراض مواقع مكاتبه القطرية ووجوده في عواصم الجهات المانحة، وتحسين تنظيم سلسلة إمداداته، والبدء في مراجعة إطاره المالي.

16- وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2014، وافق المجلس التنفيذي على تخصيص مبلغ 9.2 مليون دولار أمريكي للمبادرات المؤسسية الحاسمة التي تهدف إلى دعم مسيرة "الوفاء بالغرض" ويجري تنفيذها في الوقت الحالي. غير أن من المسلّم به وجوب مواصلة جهود "الوفاء بالغرض" وتسريعها لتحقيق أقصى أثر للبرنامج من أجل القضاء على الجوع من العالم. وفي الوقت نفسه، فقد سلط العدد غير المسبوق من عمليات الاستجابة على مدى الاثني عشر شهرا الماضية الضوء على العديد من المجالات التي يلزم تعزيز قدرات البرنامج التنظيمية فيها، ولا سيما متانة برامجها ونظمها. وهناك حاجة عاجلة إلى تلبية هذه الاحتياجات التنظيمية لتمكين البرنامج من التغلب على تحديات الجوع العالمي بشكل أفضل، الآن وفي المستقبل.

17- وهذا يعني أن البرنامج بحاجة إلى صون وتعزيز قدراته الحالية على الاستجابة للطوارئ، وأن يزيد في الوقت نفسه من قدرته على مكافحة الجوع (بما في ذلك الجوع المزمن) في الأجلين المتوسط والطويل. وخلال عامي 2015 و2016، سيتطلب ذلك من البرنامج أن يستفيد من خبرته التشغيلية القوية وأثره في الميدان، وأن يستثمر في الوقت نفسه في الجهود الرامية إلى مواصلة تنمية قدراته في ستة مجالات تركيز، هي:

← قدرات القوة العاملة ومهاراتها؛

← القدرات في مجال التغذية؛

← تنمية القدرات الوطنية؛

← العمليات والشراكات الاستراتيجية بين الوكالات أو المنظمات الحكومية الدولية؛

← تصميم البرامج، والمنصات والنظم، وصنع القرار القائم على الأدلة؛

← المرونة في التمويل والاستخدام الكفء للموارد.

18- وستواصل العديد من مبادرات التعزيز التنظيمي هذه الاعتماد على المساهمات السخية من خارج الميزانية التي تقدمها الجهات المانحة. وكعدم عاجل لمجالات التركيز الستة، نقترح استخدام 35 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لدعم وتسريع تحقيق العديد من الأهداف الرئيسية المنشودة التي تتبع المسار الذي رسمته عملية "الوفاء بالغرض" خلال الفترة المتبقية من عام 2015، وطوال عام 2016، وهو إطار زمني ضروري لإتاحة استمرارية الأنشطة. وستكون النفقات غير متكررة الطابع، وتنطبق على كل من المقر والمكاتب الميدانية.

19- وفيما يلي بيان قصير للأهداف المنشودة للفترة 2015-2016 والتقديرات العليا للموارد المطلوبة لعام 2015:

(1) تزويد قوة عمل البرنامج بقدرات ومهارات لدعم الزيادة الكبيرة في استجابات الطوارئ والنهج الطويلة الأجل لمواجهة الجوع عن طريق تخريج عدد كبير من قادته من خلال برنامج لتنمية القيادة، وتوفير التدريب لموظفيه (بمن فيهم الموظفون الوطنيون) في مجالات برمجة معينة (مثل التغذية، وتحويلات النقد والقوائم، وما إلى ذلك)، وتوسيع إمكانية التعلم وتنمية المهارات في جميع أنحاءه (2.6 مليون دولار أمريكي)؛

- (2) مساعدة عدد من المكاتب القطرية في تحديد المجالات التي تتطلب استثمارات لدعم القدرات الوطنية من أجل القضاء على الجوع، من خلال وضع خطط عمل قطرية، وخطط تنفيذ، وبرامج محددة (بما في ذلك في مجالات مثل الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها، والتغذية، والقدرة على الصمود) (1 مليون دولار أمريكي)؛
- (3) وضع أعمال الاتصال والدعوة التي يقوم بها البرنامج في المكان المناسب لإبراز الجوع والتغذية بشكل ملائم في الحوارات والأحداث والعمليات الرئيسية العالمية بحلول نهاية عام 2016 (لا يطلب تمويل في عام 2015)؛
- (4) تطوير البنيان المالي، بما في ذلك الاتصال والدعوة القائمة على الأدلة، لتحسين مرونة التمويل وإمكانية التنبؤ به، واتباع نهج موحد للتخطيط القائم على الموارد، ووضع مفهوم بشأن "ميزانية الحافظة القطرية" في المستقبل (لا يُطلب تمويل في عام 2015)؛
- (5) النهوض بتطوير وتوسيع نطاق المنصة المؤسسية للنقد والقسائم من خلال قائمة من الأدوات والخدمات القابلة للتكيف وفقا للغرض، وتنفيذ المنصة في 10 بلدان على الأقل، وزيادة القدرة على توفير الدعم بعد التنفيذ (7.9 مليون دولار أمريكي)؛
- (6) تعزيز قدرة البرنامج على جمع واستخدام الأدلة لتحسين عملية صنع القرار من خلال مواصلة تطوير أو استكمال النظم الحاسمة التي تسمح له بإدارة المعلومات بشكل منظم، ودعم التحليل المتعلق بالنواتج والحصائل (6.5 مليون دولار أمريكي).

20- والمبالغ المشار إليها أعلاه، التي يبلغ مجموعها 18 مليون دولار أمريكي، هي تقديرات لكل هدف من الأهداف المنشودة في عام 2015 فقط. وستكون هناك حاجة إلى ما يقرب من 17 مليون دولار أمريكي لإكمال الأهداف المنشودة بحلول نهاية عام 2016. غير أن المتطلبات المقترحة لعام 2016 سوف تعرض للموافقة عليها جنبا إلى جنب مع خطة الإدارة للفترة 2016-2018 في دورة المجلس التنفيذي المنعقدة في نوفمبر/تشرين الثاني.